المحاضرة الرابعة

معالجة المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

الأسئلة التي تثيرها المشكلة الاقتصادية

01

- **ما هي السلع التي يجب أن تنتج و بأي كميات:** خصوصا في ظل ندرة الموارد الاقتصادية و عدم كفايتها لإنتاج كل السلع الضرورية لإشباع حاجات المجتمع، يصبح لزاما على صانع القرار اختيار السلع الأكثر أهمية للأفراد حتى يتم إنتاجها مقابل التضحية بباقي السلع الأقل أهمية.

02

- **كيف تنتج السلع:** بمعنى تنظيم الإنتاج وتعبئة كل الموارد الإنتاجية المتاحة وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة المرغوبة بأقصى كفاءة بحيث يتدنى حجم الضياع الاقتصادي للموارد المتاحة والنادرة أصلا إلى أقل قدر ممكن

03

- **كيف يوزع الإنتاج على المشتركين في العملية الإنتاجية:** يقصد بها الطريقة التي يتم بها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا فيه وفق قوانين العدالة الاجتماعية.

الحل و العلاج

- من اجل الإجابة على هذه الأسئلة و معالجة المشكلة الاقتصادية، تحاول الدول التعامل مع المشكلة الاقتصادية من خلال وضع نظام اقتصادي يتماشى و ظروف الدولة من جهة و متطلبات المشكلة الاقتصادية من جهة ثانية. و هنا يشير مفهوم النظام الاقتصادي إلى مجمل الأسس و المبادئ التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، و يتضمن أساليب سير هذه الحياة في حل مشكلاتها و أساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية و أساليب الإدارة الاقتصادية و التخطيط تطبيقا لتلك الأسس و المبادئ. كما يعرف بأنه مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع و التي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، كما تحدد الإطار القانوني و الاجتماعي الذي يتم في إطاره إنتاج السلع و الخدمات و توزيعها.

النظام الاقتصادي:

- يتحدد النظام الاقتصادي داخل أي مجتمع (دولة) وفقا لثلاث عناصر أساسية:
  - **القوى الإنتاجية:** و هي مجموع الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السع و الخدمات المختلفة. و تتضمن أدوات الإنتاج التي يستخدمها الأفراد في العملية الإنتاجية إلي جانب الموارد البشرية المتوفرة.
  - **علاقات الإنتاج:** يقصد بها الروابط التي يقوم بها الأفراد في إطار عملية الإنتاج خصوصا فيما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج من أراضي و أدوات الإنتاج...
  - **علاقات التوزيع:** تتعلق بالكيفية التي يتم بها توزيع الناتج بين أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الإنتاجية.

المشكلة الاقتصادية وفقا للنظام الرأسمالي

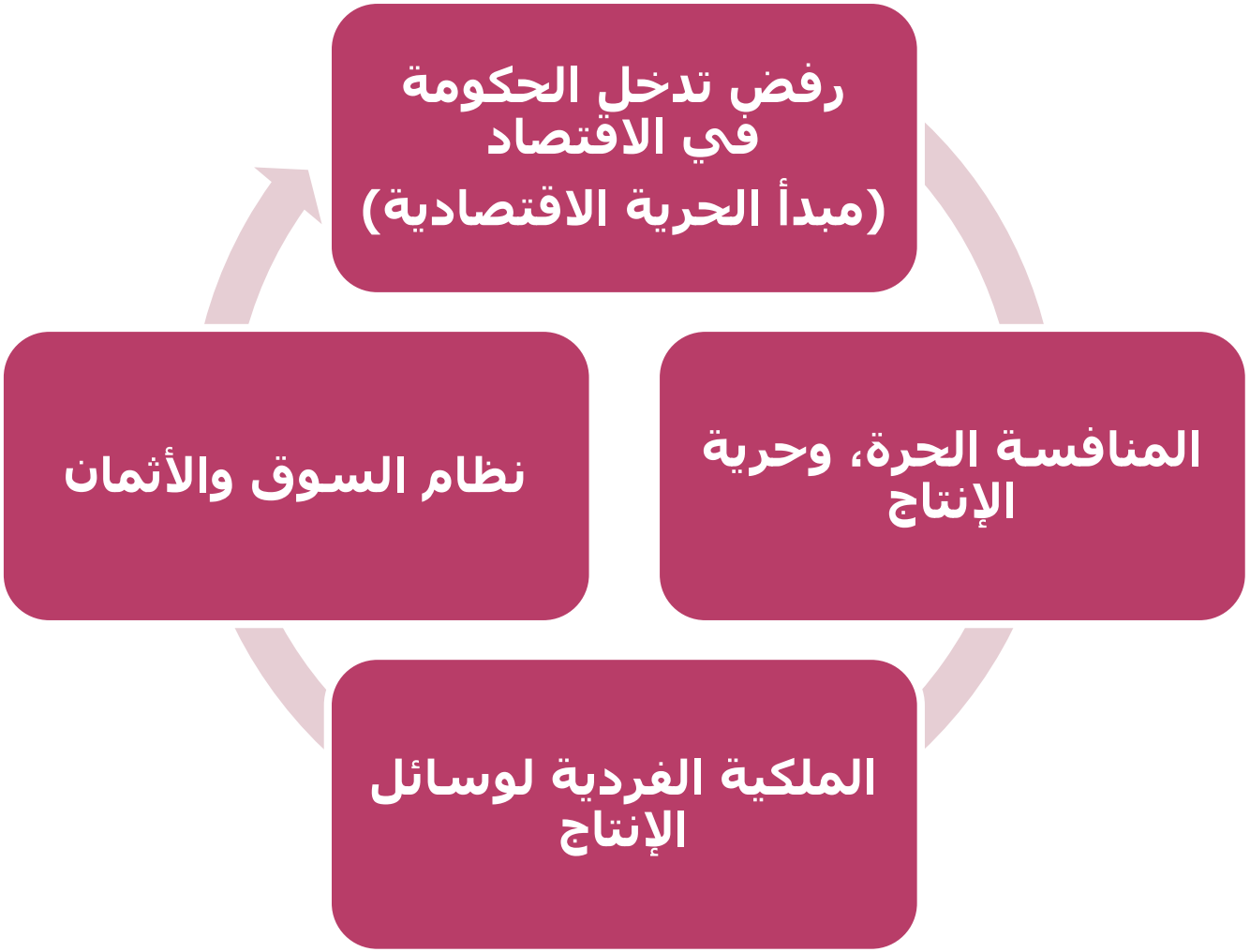

المشكلة الاقتصادية وفقا للنظام الرأسمالي

- **رفض تدخل الحكومة في الاقتصاد(مبدأ الحرية الاقتصادية):** وفقا لمبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، حيث يترك أمر الإنتاج والبيع والشراء للمستهلك والمنتج دون أي تدخل للحكومة في تحديد خطوط الإنتاج والبيع، وعدم تدخلها كذلك في تحديد أسعار السلع أو أنواعها. على أن ينحصر دور الحكومة في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة أهمها استمرار المنافسة فيما بين المنتجين، كذلك ينحصر دور الحكومة في إنتاج سلع معينة، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل منع إنتاج وبيع المخدرات، وشروط السلامة في السيارات وغيرها .
- **الملكية الفردية لوسائل الإنتاج:** حيث لأي فرد في النظام الرأسمالي حق امتلاك رؤوس الأموال و حق استعماله و التصرف فيه. ولا تتنافى الملكية الفردية لوسائل الإنتاج مع ملكية الدولة فقد تملك الدولة بعض موارد الثروة مثل الطرق، السكك الحديدية، الأبنية العامة... كما قد تنفرد الدولة في تسيير المشاريع المنافع العامة و التي يعجز الأفراد على القيام بها مثل شركات الكهرباء، المياه، المستشفيات، المدارس...
- **المنافسة الحرة، وحرية الإنتاج:** يمتاز النظام الرأسمالي بكثرة وتعدد المنتجين مع صغر حجم كل منتج في جانب الإنتاج، أي أنّه ليمكن أن يكون للمنتج دور مهيمن على التأثير في عملية الإنتاج والتحكم بالوحدات التي يتم عرضها في السوق ومن ثم مستوى السعر. إلّا أنّه من حق المنتج أن يقوم بإنتاج أي سلعة يرغب في إنتاجها وبالكمية التي يريدها، أو حتى الامتناع عن إنتاج سلعة معينة .و هنا تعتبر المنافسة محصلة للملكية الفردية و الحرية الاقتصادية.
- **نظام السوق والأثمان:** في الاقتصاد الرأسمالي يعتبر السوق مركز تحديد السعر بالنسبة للسلعة، حيث تتحدد الأثمان وفقا لرغبات المشترين و البائعين و قدرتهم على المساومة دون تدخل من طرف الحكومة. و بناءا على نظام الأثمان يحدد المنتجون أي السلع أو الخدمات التي يريدون إنتاجها أو استهلاكها.

المشكلة الاقتصادية وفقا للنظام الاشتراكي

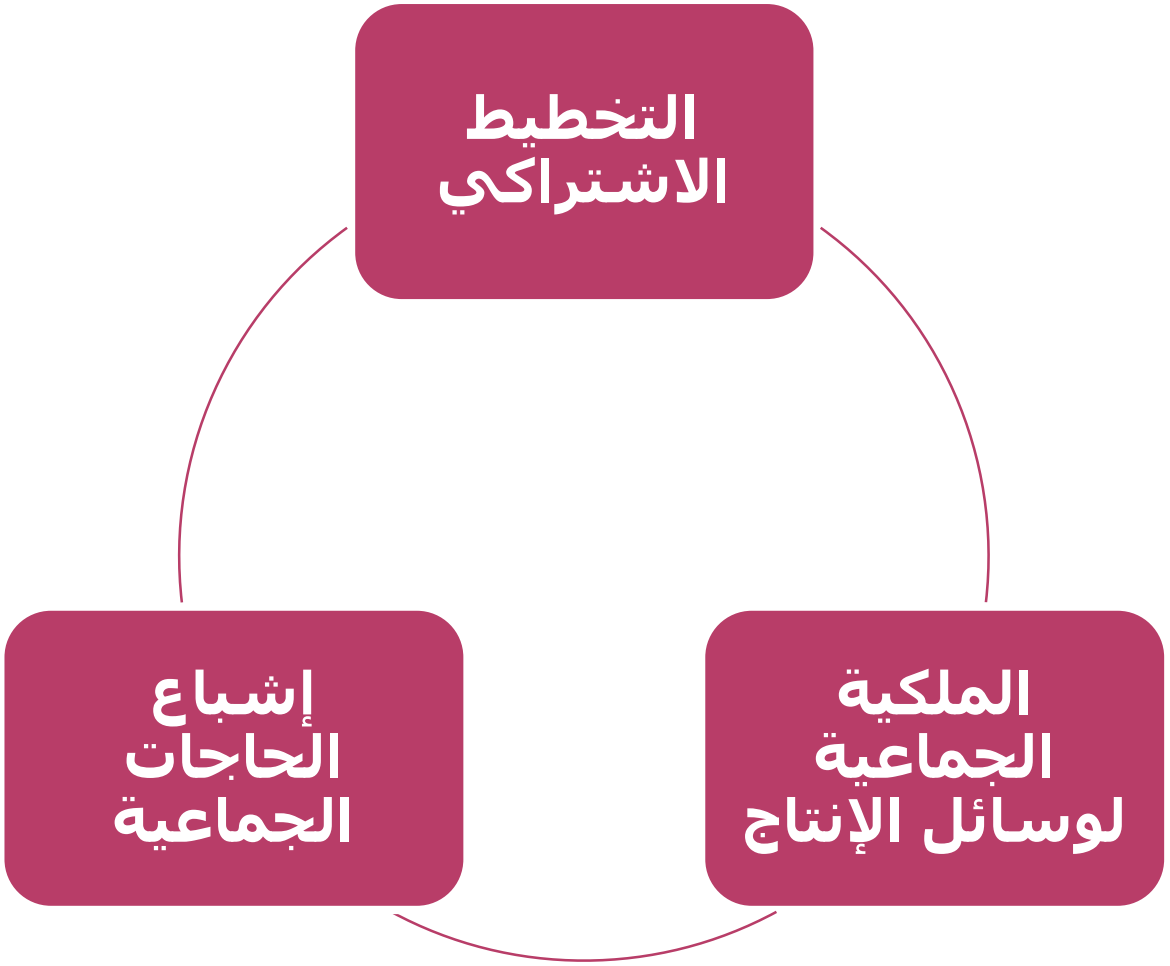

المشكلة الاقتصادية وفقا للنظام الاشتراكي

- **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج**: بمعنى ملكية المجتمع ككل لوسائل الإنتاج و قد تأخذ شكلين:
- ملكية **الدولة** ممثلة للمجتمع ككل (و تكون للمشروعات الكبرى و الصناعات الأساسية: البنوك، المرافق العامة، مؤسسات التجارة الخارجية...).
- الملكية الجماعية لمجموعات معينة من أفراد المجتمع تسمى الملكية **التعاونية**، مثل المزارع الجماعية(مثل تعاونيات الكولخوز في الاتحاد السوفياتي سابقا أين يملك أعضاء المزرعة المباني و المنشآت الزراعية و أدوات الزراعة في حين تملك الدولة الأرض)، التعاونيات الصناعية، التعاونيات الاستهلاكية ...
- **التخطيط الاشتراكي**: و يسمى أيضا بالتخطيط المركزي حيث تتولى الحكومة إدارة النشاط الاقتصادي من خلال وضع خطة وطنية للموازنة بين الموارد و الحاجات في إطار برامج عمل أو مخططات تكون محددة بفترة زمنية للتنفيذ و تلتزم جميع الوحدات الإنتاجية بتنفيذها في الفترة اللاحقة.

يعتمد التخطيط الاشتراكي على مبدأ مركزية التخطيط و لا مركزية التنفيذ، بمعنى الهيئة العليا للتخطيط (الحكومة) هي التي تتخذ القرارات العليا للخطة الموحدة في حين تتولى الوحدات الإنتاجية عملية تنفيذها.

إشباع الحاجات الجماعية: حيث يهدف النظام الاشتراكي إلى إشباع الحاجات الجماعية لأفراد المجتمع من سلع و خدمات و تحديد كمياتها و دراسة الموارد المتاحة و كمية الاستثمارات التي يمكن القيام بها... و بالتالي فجهاز التخطيط المركزي هو من يحدد أولوية الحاجات و يفاضل بينها كما يقوم بتحديد الموارد اللازمة لها في إطار تنظيم الاستهلاك و الاستثمار للحاضر و المستقبل في الاقتصاد الوطني.

و بالتالي ففيما يخص حل المشكلة الاقتصادية فإنّ جهاز التخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعية

وكمية السلع والخدمات المطلوب إنتاجها (ماذا ننتج)، وكذلك جهاز التخطيط هو الذي يقوم بعملية الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أف ا رد لمجتمع إلى سلع وخدمات متاحة (كيف ننتج)، وهو الذي يقوم بتحديد الأجور والمكافأة التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات (لمن ننتج).

النظم المختلطة

- إلى جانب هذين النظامين، اتجهت العديد من الدول إلى إتباع نظام وسطي يحمل بعض ملامح النظامين، ويطلق على هذا النظام اصطلاح نظام الاقتصادي المخطط أو المختلط، حيث يباشر الأفراد نشاطهم الإنتاجي في المشروعات الخاصة بينما يسيطر القطاع العام حكوميا أو محليا على المشروعات المؤممة و على بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ولا يتمتع القطاع الخاص بحرية مطلقة، فهناك قواعد وتنظيمات تفرض قيودا تختلف من مشروع لآخر، وتعالج المشكلة الاقتصادية في ظل هذا النظام عن طريق نظام السوق والأسعار كما في ظل النظام الرأسمالي، ولكن الدولة تتدخل بصورة متزايدة لأسباب مختلفة